وزيران اسرائيليان ينتقدان خطة مصادرة أراض في الضفة الغربية المحتلة

الضفة الغربية/ أ.ف.ب.

انتقد وزيران اسرائيليان بارزان نية الدولة العبرية مصادرة أربعة آلاف دونم من أراضي جنوب الضفة الغربية المحتلة في منطقة بيت لحم في خطوة أثارت غضب الفلسطينيين وانتقادات دولية.

وأكد وزير المالية يائير لبيد في مؤتمر اقتصادي أمس بعد الحرب على غزة ان هذا القرار "يضر بدولة اسرائيل".

وقال لابيد انه بعد حرب غزة، اصبح "الحفاظ على الدعم الدولي صعب بالفعل. ما الحاجة إلى خلق أزمة جديدة مع الولايات المتحدة وبقية العالم؟"

واعلنت اسرائيل نيتها مصادرة اربعة آلاف دونم في منطقة بيت لحم قرب كتلة غوش عتصيون الاستيطانية من أجل توسيع المستوطنات.

ويأتي هذا القرار كرد فعل بعد مقتل ثلاثة شبان اسرائيليين في المنطقة ذاتها في يونيو الماضي حيث كانوا يستوقفون السيارات المارة لتوصيلهم مجانا الى القدس.

واتهمت اسرائيل ثلاثة فلسطينيين من مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية بالوقوف وراء خطف ومقتل الشبان الاسرائيليين الثلاثة الذي أدى إلى خلق مناخ من التوتر الشديد أعقبه شن حرب على قطاع غزة في 8 من يوليو الماضي أوقعت أكثر من ألفي قتيل فلسطيني.

وذكرت حركة السلام الآن المناهضة للاستيطان ان هذا الاعلان "غير مسبوق في حجمه منذ الثمانينيات".

وأكد لابيد "نحن بحاجة لقيادة سياسية أكثر عمقا لعدم خلق أزمات لا داعي لها مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي".

ويتزعم لابيد حزب "هناك مستقبل" الوسطي وهو عضو في الحكومة الأمنية المصغرة.

من جهتها، قالت وزيرة العدل تسيبي ليفني أن مصادرة هذه الأراضي "يضعف اسرائيل ويقوض أمنها".

وأعربت ليفني المسؤولة عن المفاوضات مع الفلسطينيين عن خوفها ان يضر هذا القرار بالعلاقات المتوترة أصلا مع الولايات المتحدة.

بينما سارع وزير الاقتصاد نفتالي بينيت زعيم حزب البيت اليهودي اليميني المتطرف المؤيد للاستيطان والذي يعد من الصقور المتشددين في الحكومة إلى تبرير قرار مصادرة الأراضي.

وقال "منذ 120 عاما والعالم يعارض قيامنا بالبناء، ونحن سنواصل القيام بذلك".

وتابع "حماس تقوم باغتيالنا ونحن نقوم بالبناء".

والمستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي.

وأثار إعلان اسرائيل مصادرة الأراضي انتقادات من الولايات المتحدة والأمم المتحدة وفرنسا ومصر.

وتعد انتقادات لابيد وليفني مؤشرا على الانقسامات داخل الحكومة الاسرائيلية والتي تفاقمت بسبب الحرب على قطاع غزة والمستمرة بسبب الخلاف على مواصلة المفاوضات مع الفلسطينيين ام لا.

مقتل 11 شرطياً مصرياً بسيناء

القاهرة/ وكالات

قتل احد عشر رجل شرطة واصيب اربعة اخرون أمس في هجوم بعبوة ناسفة استهدف مدرعة للشرطة في شمال سيناء المضطربة، بحسب مسؤول امني.

وقال المسؤول الامني ان الهجوم تم عن طريق تفجير عبوة ناسفة مزروعة على جانب الطريق في مدرعة شرطة على طريق رفح الشيخ زويد في شمال سيناء.

واشارت المصادر الامنية والطبية الى ان الهجوم اسقط 11 قتيلا واربعة مصابين.

وتشهد شبه جزيرة سيناء اضطرابات امنية منذ عزل الرئيس محمد مرسي في يوليو 2013.

واعلنت جماعات جهادية ابرزها جماعة "انصار بيت المقدس" التي اعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة تنفيذ عمليات عديدة ضد قوات الجيش والشرطة في سيناء.

وانتقلت تلك الهجمات لاحقا للعاصمة القاهرة وعدد من المدن المصرية باستخدام سيارات مفخخة وقنابل بدائية.

وفي 5 سبتمبر الماضي، نجا وزير الداخلية المصري محمد ابراهيم من هجوم بسيارة مفخخة قرب منزله في حي مدينة نصر في القاهرة.

وقتل اكثر من 500 شخص اغلبيتهم الساحقة من رجال الامن في هذه الهجمات عبر البلاد بحسب الحكومة المصرية.

ونقل الجيش قسما من قواته وعتاده الى سيناء لمواجهة تلك الهجمات التي يبدو انها لا تتوقف.

ويعلن الجيش المصري باستمرار مقتل عدد من "الارهابيين" في مداهمات لتجمعات مسلحين اسلاميين.

لكن ذلك لم يوقف هجمات المتشددين ضد الامن.

وتستهدف هذه الهجمات عموما قوات الامن لكنها تسفر احيانا عن سقوط ضحايا مدنيين.

ففي يوليو الماضي، قتل اربعة اطفال في شمال سيناء عندما سقطت قذيفة هاون على منزلهم خلال هجوم لمسلحين كانوا يستهدفون قوات الامن في المنطقة.

والخميس الماضي، تبنت "انصار بيت المقدس" عملية قطع رأس اربعة رجال في سيناء، واتهمت الضحايا "بالتخابر" مع اسرائيل.

النصرة تشترط شطب اسمها من قائمة الإرهاب لاطلاق سراح الجنود المخطوفين

عواصم/ وكالات

اكد قائد جيش فيجي ان المقاتلين الاسلاميين الذين احتجزوا الاسبوع الماضي عشرات من جنود فيجي المشاركين في قوات حفظ السلام في مرتفعات الجولان السورية المحتلة يطالبون برفع تنظيمهم من القائمة الدولية للارهاب ودفع تعويضات عن أعضاء قتلوا خلال المعارك.

وصرح البريغادير جنرال موسيس تيكويتوجا بأن المفاوضات بين جبهة النصرة التابعة للقاعدة ووفد جديد من الامم المتحدة موجود حاليا في سوريا تسارعت.

وقال تيكويتوجا لوسائل الاعلام في سوفا عاصمة فيجي "المتمردون لا يقولون لنا أين الجنود لكنهم يواصلون التأكيد على انهم يلقون رعاية جيدة. وقالوا لنا ايضا انهم حريصون على اخراجهم من مناطق القتال."

واندلع قتال عنيف يوم الاثنين الماضي بين قوات الجيش السوري ومقاتلين اسلاميين في مرتفعات الجولان السورية قرب المنطقة التي احتجز فيها 45 جنديا من فيجي ضمن قوات حفظ السلام بينما فر عشرات الجنود الفلبينيين بعد أن قاوموا الأسر. وكان عدد جنود فيجي المحتجزين قد قدر من قبل بأربعة وأربعين جنديا.

ووصل الصراع السوري المستمر منذ ثلاث سنوات الأسبوع الماضي إلى المنطقة التي تحتلها إسرائيل منذ حرب عام 1973 عندما اقتحم مقاتلون اسلاميون معبرا حدوديا على الخط الفاصل بين إسرائيل وسوريا في هضبة الجولان.

وحمل المقاتلون السلاح في وجه قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التي تراقب وقف اطلاق النار منذ 40 عاما. وبعد خطف الجنود من فيجي يوم الخميس ظل أكثر من 70 فلبينيا محتجزين في موقعين لمدة يومين الى ان وصلوا الى بر الامان في مطلع الاسبوع.

وتم إنقاذ 32 من موقع يوم السبت وفر 40 جنديا من الموقع الآخر في وقت مبكر من يوم الأحد بينما كان المسلحون نائمين بعد معركة استمرت سبع ساعات.

وتقول فيجي إنها تتفاوض بشأن اطلاق سراح جنودها.وتقول الأمم المتحدة إنها ليست متأكدة من مكان احتجازهم. وتقول جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة إنها تحتجزهم لأن قوة الأمم المتحدة تحمي إسرائيل.

وقال قائد جيش فيجي إن جبهة النصرة تطلب تعويضا عن ثلاثة من مقاتليها قتلوا خلال المواجهات التي حدثت مع قوات حفظ السلام الى جانب تقديم مساعدات انسانية لسكان معقل لهم على مشارف العاصمة السورية دمشق ورفع اسم التنظيم من قائمة الامم المتحدة للمنظمات الارهابية المحظورة.

وقال تيكويتوجا "تلقينا تطمينات من مقر الامم المتحدة بأن المنظمة الدولية ستكرس كل مواردها لضمان اعادة جنودنا سالمين."

وقال المرصد السوري لحقوق الانسان الذي يرصد الحرب الأهلية في سوريا إن جبهة النصرة والمقاتلين المتحالفين معها يقاتلون القوات الحكومية قرب معبر القنيطرة وفي قرية الحميدية القريبة.

وذكر المرصد ان هناك خسائر في الجانبين.

وقال رامي عبد الرحمن مؤسس المرصد السوري في تصريحات لرويترز ان جبهة النصرة تهدف على ما يبدو "لإنهاء اي وجود للنظام في المنطقة كما يبدو ان هدفها طرد المراقبين الدوليين."

وتضم قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة 1223 جنديا من الهند وأيرلندا ونيبال وهولندا إلى جانب جنود فيجي والفلبين الذين تعرضوا للهجوم الأسبوع الماضي.

وأعلنت الأمم المتحدة انسحاب الفلبين من قوة حفظ السلام. وسحبت النمسا واليابان وكرواتيا قواتها أيضا بسبب الوضع الأمني المتدهور مع وصول الحرب الأهلية السورية إلى الجولان.

زيادة التأييد لاستقلال اسكتلندا قبل 17 يوما من الاستفتاء

يدل استطلاع للرأي على أن التأييد لاستقلال اسكتلندا زاد بشكل حاد الشهر الماضي مع تراجع الفارق بين مؤيدي الاستقلال والمدافعين عن البقاء ضمن المملكة المتحدة إلى 6 نقاط مئوية فقط.

ويظهر هذا الاستطلاع الذي أجري لحساب صحيفتي "صن" و"تايمز" ونشر الاثنين 1 سبتمبر لأول مرة أن التأييد لحملة "نعم" المؤيدة لاستقلال اسكتلندا قفز أربع نقاط مئوية منذ منتصف أغسطس و8 نقاط منذ بداية الشهر، فيما تراجعت حملة "لا" الرافضة للاستقلال 6 نقاط من 22 نقطة في بداية الشهر الماضي.

ويشير الاستطلاع إلى اشتداد المنافسة بين الطرفين مقارنة مع أحدث "استطلاع للاستطلاعات" الذي نشر في 15 أغسطس واستند إلى متوسط آخر 6 استطلاعات وبلغت فيه نسبة المؤيدين للاستقلال 43% في حين بلغت نسبة الراغبين في البقاء جزءا من المملكة المتحدة 57%.

وشمل الاستطلاع الأخير 1063 ناخبا وأظهر نسبة تأييد قدرها 42 % لمعسكر المؤيدين للاستقلال مقابل 48 % للمؤيدين لبقاء اسكتلندا ضمن المملكة المتحدة. وبلغت نسبة أولئك الذين لم يحسموا موقفهم 10% قبل الاستفتاء الذي سيجري في 18 سبتمبر.

جماعات حقوقية تدين احتجاز المهاجرين واللاجئين الاطفال في تايلاند

بانكوك/ وكالات

أمضت طفلة سريلانكية في الثامنة من عمرها لجأت لتايلاند عامين في زنزانة مليئة بدخان السجائر تكتظ بعدد كبير من البالغين وأدى ذلك لاصابتها بطفح جلدي يغطي كل جسمها.

وقضت طفلة صومالية أكثر من ثلاثة اعوام في غرفة مزدحمة تفتقر للمعايير الصحية. ولضيق المساحة كانت الفتاة وأخيها الاصغر ينامان في وضع الجلوس طيلة فترة احتجازهما.

وذكر تقرير جديد لمنظمة هيومن رايتس ووتش أن تايلاند تحتجز كل عام آلاف الاطفال المهاجرين أو طالبي اللجوء بشكل تعسفي ولفترات غير محددة سواء كانوا وحدهم او برفقة ابائهم المهاجرين.

وكشف التقرير أن الاطفال يتعرضون للعنف ويحرمون من التعليم والغذاء الصحي وأماكن للترفية ويحتجزون في ظروف مزرية فيما يمكن وصفة "بسجن المدينين الحديث" لحين يتمكن اهاليهم من سداد تكاليف ترحيلهم.

وقالت المنظمة ومقرها الولايات المتحدة: إن حالات الاعتقال تلك تنتهك القانون الدولي وحقوق الاطفال وتهدد صحتهم ورفاهيتهم ونموهم.

ولا توجد منظومة تضبط عمليات اللجوء إلى تايلاند ويعتبر قانون الهجرة التايلاندي الاجانب الذين لا يحملون تأشيرة سفر صالحة مهاجرين غير شرعيين وهم معرضون للاعتقال والاحتجاز والترحيل.

واكدت اليس فارمر باحثة حقوق الاطفال في هيومن رايتس ووتش التي أعدت التقرير لمؤسسة تومسون رويترز في محادثة هاتفية "الحرمان من الحرية لاسيما إذا كان تعسفيا ودون اجراءات قانونية سليمة انتهاك خطير لحقوق الانسان وتعرض اطفال صغار لذلك مشكلة حقيقية."

وأضافت: ان أكثر ما يزعجها ما تتعرض له النساء الحوامل إذ عادة لا يمكثن في المستشفى الذي ينقلن اليه للوضع سوى بضعة أيام ثم يعدن لمكان الاحتجاز مع اطفالهن الرضع.

وتابعت: "هذه ليست بيئة صالحة لنمو الاطفال."

وحسب التقرير يحتجز نحو مئة طفل لفترات طويلة كل عام- مدة تزيد عن شهر- بينما يحتجز أربعة آلاف على الاقل لايام أو أسابيع في مركز احتجاز المهاجرين في تايلاند.

وحث التقرير الذي يستند إلى 105 مقابلات تايلاند على وقف هذه الممارسة.

وتنص اتفاقية حقوق الطفل التي وقعت عليها تايلاند على ان اي شكل من اشكال احتجاز الاطفال ينبغي ان "يكون الملاذ الاخير ولاقصر فترة ممكنة".

واعلنت المنظمة ان تايلاند "تحرم الاطفال من حريتهم كإجراء روتيني فور دخولهم البلاد بشكل غير مشروع ولا تعمد لهذا الاجراء كملاذ أخير."

وذكر التقرير انه لا توجد آلية يعول عليها يمكن ان يلجأ لها المهاجرون للاعتراض على احتجازهم ولا معلومات عن مدة الاحتجاز مما يصل بالامر الى "اعتقال تعسفي يحظره القانون الدولي".

وتابع أنه على الأسر التي تلجأ لتايلاند الاختيار بين الاحتجاز لفترة غير معلومة او انتظار فرصة ضئيلة لترحيلهم لدولة ثالثة او دفع تكلفة عودتهم لبلادهم حيث يخشون التعرض للاضطهاد.

وأوضح التقرير أن دراسات طبية معترف بها أظهرت ان الاحتجاز لاجل غير مسمى يمكن ان يسبب ضررا كبيرا للصحة العقلية للاطفال.

وتحدث الاطفال وذووهم الذين التقت بهم هيومن رايتس ووتش لاعداد التقرير عن اكتئاب وأرق وعزلة.

وقالت فارمر: "بعض هؤلاء الاطفال فروا من أوضاع خطيرة في بلادهم وتعرضوا للأذى في بلادهم وأثناء الفرار منها."

وتابعت: "حين يلجأون إلى تايلاند ويحتجزون قد تتفاقم الصدمة التي كابدوها من قبل."

وأضافت المنظمة: إن دولا مثل الفلبين لديها بدائل لمراكز الاحتجاز مثل مراكز استقبال مفتوحة وبرنامج اطلاق سراح مشروط وهي أقل تكلفة وتحترم حقوق الاطفال.

واضافت فارمر: إن أمام تايلاند التي تسعى لشغل مقعد في مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة في الفترة من عام 2015م إلى 2017 م فرصة كبيرة لتحسين سجلها الخاص بحقوق الانسان.

مشيرة إلى أن "عدد الاطفال المحتجزين لفترة طويلة ليس كبيرا والاجراءات غير مكلفة. لدى تايلاند القدرة على ان تفعل ذلك.

حدث الساعة

إسكندر المريسي

العراق.. والصراع الطائفي

تسعى بعض الدوائر الخارجية أكانت اقليمية أو دولية إلى توسيع نطاق حالة الاضطرابات المتزايدة في المنطقة العربية عبر إثارة الفتنة المذهبية والطائفية خاصة وهناك جهود دولية تريد إعادة رسم المنطقة من خلال تفكيكها من الداخل وإثارة المشاكل وإيجاد مشاريع صغيرة للتقسيم وإعادة تلك المنطقة إلى مرحلة التشظي السياسي،لا سيما في ظل ما تشهده بعض البلدان العربية من افتعال خارجي لإثارة الفتن بهدف تقسيم شعوب تلك الدول وجعلهم يتحاربون فيما بينهم على خلفية مذهبية وطائفية يفتعلها أعداء الأمتين العربية والإسلامية لتحقيق المزيد من الضعف والوهن الذي يعاني منه العرب والمسلمون كما تعاني منه المنطقة العربية، لا سيما في المرحلة الراهنة وما تمر به من احتقانات داخلية تحت حيثيات ومبررات مختلفة يأتي في مقدمتها إيجاد شرق أوسط جديد من خلال استخدام الصراع الطائفي بين المسلمين مع بعضهم البعض.

> وما تشهده العراق أبلغ دليل على ذلك فقد عرضتها القوى الدولية لأسوأ الفتن الطائفية خاصة أثناء مرحلة الغزو الانجلو أميركي، وكان الهدف من ذلك استغلال ظروف بلاد الرافدين الداخلية وتمزيق وحدتها الوطنية وتفكيكها من خلال الطائفة السياسية، لذلك كان بعض المعارضين لحكومة نوري المالكي السابقة يستندون على أنها تحض على الفتنة الطائفية وتؤجج الصراع بين السنة والشيعة.. وأضافوا إلى ذلك أن تلك الحكومة فشلت في سياساتها الداخلية والخارجية وشدد العالم على أهمية تغييرها واستبدالها بحكومة جديدة للعراق أيدها الكثير خصوصاً دول الجوار الجغرافي من أجل تجاوز السلبيات القائمة وإنهاء الاحتقانات الجارية.

واتضح بالظرف الراهن أن ذلك التأييد لم يكن إلا شكلاً آخر مضمونه يحض على تأييد الصراعات الداخلية داخل العراق وتطويرها بشكل أوسع وأشمل مما كانت عليه الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية خلال الحكومة السابقة التي كانت عرضة لانتقادات شديدة لتأتي حكومة حيدر العبادي فتبرز إلى الأفق الصراعات المعقدة والتي تركزت بين السنة والشيعة في ظل وجود المليشيات المسلحة المحسوبة على داعش.

> وكأن حسابات وتقديرات السياستين الأوروبية والأميركية بشكل عام وكذلك السياسات الإقليمية للدول المجاورة للعراق بُنيت على أساس أن أي تغيير للحكومة سيضاعف من النزاعات القائمة ويباعد بين الحلول والمعالجات للمشكلات الكامنة، وقد تجلى ذلك بشكل واضح.

حيث كانت عند تشكيل الحكومة الجديدة بعض العشائر السنية قد أعلنت عن تأييدها لتلك الحكومة وكأن هناك أشياء تدار في الخارج ويتم ترحيلها إلى الداخل العراقي لأن الخلافات الجارية والتي تحولت إلى صراعات شملت بعض المساجد وما نتج عنها من أعمال عنف مسلحة لم تكن موجودة في المرحلة السابقة بالصورة التي وجدت عليها حاضراً وأخذت أبعاداً مختلفة من التعقيد أدت نتائجها الأولية إلى بروز مؤشرات سياسية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن ما يجري في المشهد السياسي العراقي يتجه نحو توسيع نطاق الاضطرابات السياسية لما من شأنه زعزعة أمن واستقرار العراق وإضافة أعباء جديدة للصراع الموجود بين الجيش وتنظيم الدولة الإسلامية إلى صراع آخر كما أشرنا بين السنة والشيعة.

> وهذا يُظهر بالتأكيد أن القوى الدولية والإقليمية لا تريد أن يكون العراق مستقراً سياسياً واقتصادياً ربما لحسابات سياسية وأمنية وتقديرات مختلفة ترجع إلى تلك الدول وهي قوى لديها إمكانياتها الجاهزة ولديها أيضاً من يعملون معها أكانوا سياسيين أو مثقفين أو صحفيين أو حتى علماء دين يتم استخدامهم لمصالح وأهداف خارجية لبث الفرقة بين المسلمين للسيطرة والهيمنة على المنطقة العربية فإنهم يرسمون واقع الندية.

لذلك أصبح العرب والمسلمون عُرضة للتقسيم والتمزيق بسبب ضآلة الوعي بالدين وكذلك ضآلة الوعي بخطر المتربصين بالمنطقة العربية والساعين إلى تفكيكها وتمزيقها إلى طوائف متناحرة وكيانات متناثرة غير مكترثين بأن ما يقومون به ليس إلا استجابة غير واعية لمخططات خارجية ضد الأمتين العربية والإسلامية ويتم تنفيذها من خلال بعض العرب والمسلمين الذين تحول بعضهم إلى مرجعيات عليا تصدر فتاوى تجيز تلك الأعمال الإرهابية خاصة التي تحدث داخل العراق، الأمر الذي يتطلب على القائمين في المشهد السياسي العراقي إعادة النظر في سياسة الحكومات المتعاقبة وخصوصاً السابقة واللاحقة إيجاد حلول ومعالجات حقيقية لا يكون أساسها ومحورها العامل الخارجي على حساب مصلحة العراق الوطنية لأن القوى الدولية أعلنت اصطفافها مع الحكومة الحالية، الأمر الذي جعل المتفائلين يعتقدون بأن ذلك الاصطفاف سيمكن تلك الحكومة من إخراج العراق من أزمته الراهنة، لكن ما حدث بالتأكيد كان عكس كل التوقعات، لأن ما هو حاصل دخول ذلك البلد مرحلة أشد تعقيداً مما كان عليه سابقاً.